الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7756.1
بتغير قدره
-3.5
0.05%

تشكيل مجلس إدراة المقاصة العقارية

أسفر اجتماع مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة العقارية أمس عن تشكيل مجلس ادارتها الجديد، حيث تم تعيين عبدالرحمن الحبيب رئيسا لمجلس الادارة وعبدالله العيبان نائبا للرئيس، وعضوية عادل السبيعي وعمر الهويدي ومحمد الحميضي وتوفيق الجراح وخالد المجحم.

عاطف رمضان

شتان بين الكويت وأميركا.. واشنطن تنقذ أشهر شركاتها

باعت الحكومة الأميركية آخر أسهمها في شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات لتنهي بذلك عملية إنقاذ تاريخية لإحدى أشهر الشركات الأميركية، وذلك حسب ما اوردت وكالة «رويترز» أمس. وكانت واشنطن تدخلت لإنقاذ الشركة في أحلك فترات الأزمة المالية في الولايات المتحدة بين عامي 2007 و2009 حين كانت البلاد في غمار أسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير، بينما الامور تتجه اليوم الى التحسن بشكل سريع.
من ناحية أخرى، تواصل البنوك والشركات الكبيرة الكويتية معاناتها من تبعات الازمة المالية رغم مرور كل هذا الوقت، والبورصة الكويتية اكبر عاكس لما يجري، رغم أنه شتان بين صناعة بحجم «جنرال موتورز» وبين اسهم كثيرة في السوق لا لزوم لها، لكن مازالت تؤثر على أكبر الاسهم بانخفاض السيولة حينا وبضياع بوصلة المضاربة احيانا اخرى.

عمال يضعون اللمسات الاخيرة لإطلاق سيارة شفروليه الجديدة Spin MPVs في جاكرتا.. وقد باعت الحكومة الأميركية آخر أسهمها في شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات لتنهي بذلك عملية إنقاذ تاريخية لإحدى أشهر الشركات الأميركية (رويترز)

البنوك تجري آخر عمليات الفحص لاعتماده

استفادة المواطنين من صندوق الأسرة.. يناير 2014

محمود فاروق

ذكرت مصادر مصرفية مسؤولة لـ «الأنباء» أن عملية تأخير تسوية المواطنين المتعثرين المشمولين في صندوق دعم الأسرة تأتي من عمليات الفحص الأخير التي تقوم بها البنوك حاليا للتأكد من استيفاء المتطلبات والاجراءات المقررة بالقانون رقم 104 لسنة 2013 بشأن صندوق دعم الاسرة، والتأكد من عدم وجود أي مخالفات يتم اكتشافها اثناء الفحص، الأمر الذي قد يتسبب في إيقاع جزاءات مالية على البنوك، وعليه فإن البنوك تقوم بإجراءات الفحص بشكل دقيق للغاية، وإجراء تعديل في رصيد القرض واسترداد المبالغ غير المستحقة ان وجدت لصالح العميل في حالة اكتشاف أي مخالفة.

وافادت المصادر بأن الخطوة التي تتبع عملية الفحص الأخير هي إبرام اتفاقيات الشراء بين صندوق دعم الأسرة والجهات البائعة، وسداد قيمة القروض المشتراة نقدا، من خلال إيداعها في حسابات تلك الجهات لدى بنك الكويت المركزي، متوقعا أن يتم البدء في تنفيذ تلك الخطوة مطلع العام المقبل دون اي تأخير على المواطنين المتعثرين، وذلك بعد تحديد قيمة القسط الشهري الذي سيسدده المواطن بما لا يتجاوز 15 عاما.

وفي تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي اطلقها مواطن يدعى ali almoosawi @ قال فيها:«صندوق الأسرة جنه صار باح؟ البنوك للحين يقصون الأقساط الشهرية من المواطنين» تلك التغريدة التي اطلقت شرارة لدى العديد من المواطنين على تويتر بإعادة تغريدتها لعدة مرات لمعرفة اسباب تأخر استفادة المواطنين من صندوق الاسرة طوال هذه الفترة الكبيرة، دون تطبيق وإعمالا للقانون رقم 104 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية، التي أكدت على ان يكون تقديم الطلبات خلال 4 اشهر من تاريخ 12 يونيو وحتى 12 أكتوبر 2013، علما بانه وصلت أعداد المواطنين الذين تقدموا بطلبات للاستفادة من صندوق الأسرة، منذ فتح باب استقبال تجاوز 9359 طلبا بإجمالي مديونيات بلغت 220,4 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي عدد العملاء الذين تنطبق عليهم الشروط واستكملت مستنداتهم بلغ 1264 مواطنا بلغ إجمالي مديونياتهم 29,3 مليون دينار، أي 13,5٪ من إجمالي عدد الطلبات و13,5٪ من إجمالي المطالبات.

«الكويتية للاستثمار» تربح 4 ملايين دينار من بيع حصتها في «يورو كلير»

الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار (كويتية) عن إتمام عملية بيع عدد 16,595 سهما من حصة الشركة الكويتية للاستثمار في شركة يورو كلير بي.ال.سي بقيمة 750 يورو للسهم الواحد وذلك ضمن عرض استرداد حصص المساهمين بإجمالي مبلغ وقدره 12,4 مليون يورو، والتي تعادل تقريبا 4,7 ملايين دينار، علما بأن الربح بعد خصم الضرائب يبلغ 4,02 ملايين دينار وستسجل هذه الأرباح ضمن ميزانية الربع الرابع لعام 2013.

دعم الطاقة يثقل كاهل دول الخليج وسط خطط طموحة لترشيده

4,5 مليارات دينار الدعم بميزانية الكويت سنوياً

العربية.نت: تدفع حكومات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا فاتورة باهظة، في الدعم المقدم لعدد من السلع وعلى رأسها الطاقة، تثقل كاهلها، خاصة أن الملف مطروح للنقاش ولا سيما في دول الخليج، وتشكل فاتورة الدعم على الطاقة قبل احتساب الضرائب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا 50٪ من المبلغ الإجمالي لدعم الطاقة عالميا.

وبلغت قيمة الدعم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بحسب صندوق النقد الدولي 240 مليار دولار في عام 2011، وهو ما يشكل 8,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، و22٪ من الإيرادات الحكومية. كما أن نصف هذا المبلغ أو نحو 120 مليار دولار ينفق على النفط ومشتقاته في حين ينفق النصف الآخر على الكهرباء والغاز الطبيعي.

وبالنظر إلى نسبة الدعم قبل الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، تأتي السعودية في صدارة الدول الخليجية، حيث يشكل الدعم على الطاقة 10٪، من الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي، تليها البحرين بنسبة 8٪، والكويت بنسبة 7٪. أما في سلطنة عمان فتنخفض هذه النسبة الى 6٪، وتأتي بعدها الإمارات بنسبة 5,5٪ فقط بالنسبة الأقل عند 3٪. أما تقديرات وكالة الطاقة الدولية لحصة الفرد سنويا من الدعم المقدم على الطاقة، فهي تتجاوز 4 آلاف دولار في الإمارات في حين تبلغ نحو 3700 دولار في الكويت، أما في قطر فتنخفض حصة الفرد من الدعم على الطاقة إلى 3600 دولار، وتأتي السعودية في المرتبة الرابعة خليجيا بـ 2300 دولار للفرد تقريبا.

وتوالت مؤخرا التصريحات المطالبة بإعادة النظر في سياسات الدعم، حيث شكلت الكويت لجنة وزارية لدراسة ترشيد الدعم الذي يقدر بـ 16 مليار دولار (نحو 4,5 مليارات دينار) سنويا أي ما يشكل 22٪ من الميزانية، كما تنوي اللجنة العمل على إيصال الدعم إلى من بحاجة إليه ويستحقه، يذكر أن 75٪ من الدعم السنوي المقدم من الحكومة الكويتية يوجه للكهرباء والمشتقات النفطية.

وجاءت بعد الكويت تصريحات وزير النفط العماني الذي أكد أن دول الخليج تواجه هدرا حقيقيا في مصادرها بسبب الدعم. علما أن صندوق النقد الدولي حذر السلطنة من تسجيل الميزانية لعجز يبلغ 3,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2015 إذا لم تعالج مسألة الدعم. ومطلع ديسمبر أعلنت البحرين عن بدء مراجعة سياسة دعم الوقود والغذاء وسط توقعات أن يكلفها الدعم مليارين و300 مليون دولار هذا العام، ومع التحديات التي تواجهها دول الخليج هل ستتمكن الدول الخليجية من وضع خطط لترشيد الدعم المقدم بما يسمح بحماية الطبقة الفقيرة وتعزيز الميزانية وترشيد الاستهلاك؟ سؤال يبقى الوقت وحده كفيلا بالإجابة عنه.

10 أسباب وراء ضعف سيولة البورصة

هشام أبوشادي

يعكس الهبوط المتواصل لسوق الكويت للأوراق المالية الواقع السياسي والاقتصادي المتردي في البلاد، فتراجع قيمة تداولات السوق لمستوى 17 مليون دينار أمس لم يحدث على مدى أكثر من 3 أشهر على الرغم من التحسن الملحوظ في النتائج المالية لأرباح الشركات لفترة التسعة أشهر من العام الحالي والتي سجلت نموا بنسبة 13٪ لتصل إلى 1,3 مليار دينار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي الذي بلغت فيه الأرباح المجمعة نحو 1,1 مليار دينار، وهناك مجموعة من الأسباب وراء الهبوط المتواصل للسوق والمتمثلة في التالي:

1 اقتراب السنة المالية من نهايتها يدفع الصناديق والمحافظ المالية إلى إعادة هيكلة مراكزها المالية، بمعنى قيامها بالتخلص من الأسهم التي لن تحقق لها عوائد وبناء مراكز في اسهم الشركات التي لن توزع أرباحا.

2 سعي المحافظ المالية والصناديق إلى المحافظة على المكاسب السوقية التي حققتها منذ بداية العام، وهذا يدفعها إلى الاحتفاظ بالسيولة المالية لبداية العام المقبل.

3 كثرة التوضيحات والاستفسارات التي تطلبها هيئة أسواق المال من المحافظ المالية والصناديق وكبار المضاربين عن آليات تداولاتهم، وكذلك الأمر يمتد إلى طلب توضيحات من إدارات الشركات عن تساؤلات إدارة السوق وهيئة الأسواق عندما تشهد اسهم شركاتهم نشاطا، وفي هذا الصدد يقول رئيس مجلس إدارة احدى الشركات انه لديه نحو 5 موظفين للإجابة فقط عن كل التوضيحات والاستفسارات التي تطلبها ادارة السوق وهيئة اسواق المال، مشيرا إلى أن هذا الأمر يمتد إلى كل الشركات المدرجة، وزاد بأن شركته مدرجة في سوق دبي ولا تعاني مثلما تعاني في الكويت.

4 افتقار البورصة لصناع السوق فرغم المحاولات التي يبذلها اتحاد شركات الاستثمار لمعالجة هذه القضية التي تؤثر بشكل حاد على حجم السيولة المالية إلا أنها تواجه عراقيل كثيرة لمعالجتها من أبرزها آليات توفير السيولة المالية لصانع السوق خصوصا بعد أن توقفت ادارة المارجن التي كانت توفر سيولة مالية لهم.

5 استمرار معاناة شركات الاستثمار من وطئة ديونها، خصوصا أنها تعد اللاعب الرئيسي في السوق، فهناك 92 شركة استثمارية مدرجة وغير مدرجة لايزال اغلبها يواجه أزمة مالية وتراجعا كبيرا في قيم أصولها الأمر الذي لا يمكن لشركات الاستثمار من القيام بدورها الاستثماري في السوق.

6 صعوبة تأسيس صناديق استثمارية جديدة وذلك بسبب الشروط المتشددة الموجودة في قانون هيئة أسواق المال، فكثير من مسؤولي الشركات الاستثمارية يطالبون بإدخال تعديلات على هذه الشروط لتأسيس صناديق استثمارية جديدة خصوصا ان هناك فرصا استثمارية اكثر من جيدة في السوق، ووفقا لمصادر فإن هناك 13 طلبا لدى الجهات المعنية لتأسيس صناديق استثمارية إلا انه لم تتم الموافقة على اي منها.

7 على مستوى الوضع السياسي فإن هناك قلقا من حل مجلس الأمة وحل الحكومة الأمر الذي يؤثر على المناخ العام الاقتصادي في البلاد، وبطبيعة الحال فإن البورصة تعكس هذا الواقع السياسي والاقتصادي المتردي في البلاد.

8 ظهور رؤية جديدة لآليات تنفيذ المشاريع التنموية ما بين تأسيس شركات حكومية تتولى عمليات التنفيذ كما هو مطروح حاليا حول المشاريع الإسكانية أو من خلال الشراكة مع القطاع الخاص فوفقا لتصريحات سابقة لوزير المالية والتي طالب فيها بوضع رؤية جديدة للمشاريع التنموية، وبالتالي فإن هذا الأمر زاد من أجواء الضبابية حول المشاريع التنموية وبالتبعية المزيد من اجواء الاحباط لدى القطاع الخاص.

9 في الوقت الذي يستمر فيه السوق الكويتي في الهبوط تواصل الاسواق الخليجية الارتفاع الأمر الذي يدفع السيولة المالية الوطنية إلى التحول إلى الأسواق الخليجية خاصة وان الـ P/E للاسواق الخليجية اقل بكثير من الـ P/E للسوق الكويتي.

10 الضعف الحالي لتأثير المحفظة الوطنية، فرغم أن رأسمال المحفظة الوطنية يقدر بنحو 1,5 مليار دينار إلا انه وفقا لمصادر، فإن قيمة ما لدى هذه المحفظة من اسهم لا يصل الى 450 مليون دينار ومركزة على اسهم الشركات القيادية التي لا يتجاوز عددها 10 أسهم.

وعلى الرغم من ان العوامل السابقة وغيرها من العوامل تعبر عن الواقع المؤلم للسوق الا ان سيناريو نشاط السوق في بدايات العام الحالي يتوقع حدوثه في بدايات العام المقبل.

أسواق تتألق.. وأخرى تنزف

شريف حمدي

استطاع سوق أبوظبي المالي تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية، ونجح أول من أمس في تجاوز مستوى 4000 نقطة ليحقق أعلى ارتفاع له منذ عام الأزمة في 2008، وعزز مكاسبه أمس فوق هذا المستوى ليغلق عند 4019 نقطة.

ورغم أنه من الراجح أن السبب في نشاط الأسواق الإماراتية في الأيام الأخيرة، هو فوز إمارة دبي بتنظيم معرض «اكسبو 2020»، إلا أن كثيرا من أسواق المنطقة تشهد تحسنا ملحوظا في مجمل ادائها سواء على مستوى المؤشرات أو المتغيرات، باستثناء سوق الكويت للأوراق المالية الذي مازال يترنح، ويواصل السقوط بشكل لافت على مستوى مؤشراته ومتغيراته، وهو ما تجلى من خلال تدني السيولة أمس إلى 17 مليون دينار.

والمتتبع لسوق الكويت المالي يجده خسر منذ اندلاع الأزمة المالية أكثر من 50٪ من القيمة السوقية التي كانت في 2008 تتجاوز الـ 60 مليار دينار، وهي الآن تتمحور حول مستوى الـ 30 مليار دينار، كما أن مؤشر السوق العام تراجع من مستوى 15,6 ألف نقطة مع ظهور تداعيات الأزمة ليتراجع إلى مستوى 7750 نقطة، أي أنه تراجع بقرابة 50٪ أيضا على مستوى المؤشر العام، وفي ذلك دلالة على أن هناك إشكالية حقيقية يواجهها سوق الكويت المالي تؤثر على مجمل أدائه وتؤدي إلى استمرار النزيف على مستوى مكاسبه السابقة.

ومن أبرز هذه الإشكاليات ـ حسب مصادر لـ «الأنباء» ـ أن سوق الكويت المالي تتحكم فيه المضاربة بشكل كبير نظرا لغياب المحفزات الاقتصادية والاستثمارية،

الاماراتيون سعيدون ببورصتهم الصاعدة على وقع اقتصاد يواصل نجاحه ودفعه للمشاريع الكبرى وهو ما انعكس على سوقي الاسهم في ابوظبي ودبي

وهو على عكس مما يحدث في أسواق المنطقة وخاصة أسواق مثل دبي وأبوظبي، حيث ان النشاط الاقتصادي في هذه الأسواق يدفعها للصعود في حين أن الكويت تعاني من جمود على مستوى النشاط الاقتصادي، وضعف على مستوى إقرار القوانين التي تعمل على تحفيز هذا الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى تدني حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية العملاقة بما يفتح المجال أمام الشركات المدرجة في البورصة أو الشركات التابعة لها.

رجال النفط يحاولون جذب النساء

لندن ـ رويترز: خلص مسح لشركة بي.بي للنفط وموقع ريجزون لبيانات النفط والغاز إلى استمرار هيمنة الرجال على قطاع النفط والغاز رغم تحسن توافر فرص العمل للجنسين وفرص ترقي النساء.

ويقول مسؤولون تنفيذيون في قطاع النفط والغاز إن جذب المهارات والمواهب للقطاع الذي حقق طفرة خلال العقد المنصرم يشكل تحديا كبيرا للشركات.

وقال بول كابلان رئيس ريجزون «لن نكون أفضل صناعة إلى أن نجتذب أفضل المواهب بغض النظر عن الجنس». وتابع «مازالت القيود موجودة وبوسع الشركات أن تبذل جهدا أكبر لضمان المساواة إذ ان العمل في قطاع النفط والغاز يتيح فرصا عالمية هائلة ومشاكل معقدة يتعين حلها وأجرا أعلى من المتوسط، وجميع هذه الأسباب تدفع المهنيين لوضع قطاع الطاقة في المقدمة».

وشمل المسح 3062 شخصا من العاملين في الصناعة 11٪ منهم من النساء. وقال 62٪ من المشاركين في المسح إنهم يعتقدون أن عدد النساء العاملات في القطاع زاد في السنوات الأخيرة في حين قالت نسبة 72٪ إن الذكور مازالوا يهيمنون على القطاع.

وقال 23٪ من المشاركين إن جهود القطاع للتنويع في توظيف الجنسين ضعيفة جدا بينما ترى نسبة 39٪ أنها جيدة جدا.

وترى نسبة 54٪ أن فرص النساء في الترقي لمناصب إدارية متساوية لكن التمييز والنظرة الاجتماعية من الاسباب الرئيسية لضعف تمثيل النساء في الصناعة.

وقالت بي.بي رابع أكبر شركة نفط وغاز في العالم من حيث القيمة السوقية إن النساء استحوذن على 32٪ من التعيينات في العام الماضي.

عاملة في احدى الورش النفطية حيث النساء مدعوات لخوض المغامرة في صناعة الطاقة